الأمم المتحدة

A/C.2/64/L.53

الجمعية العامة

Distr.: Limited
2 December 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثانية
البند ٥١ (د) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
السلع الأساسية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد كارلوس إنريكي غارسيا غونسالس (السلفادور)، بناء على مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.5

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٩/٢٢٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/١٩٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٣/ ٢٠٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ المتعلقة بالسلع الأساسية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي اعتمدت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥[(٢)] وقرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[٣]،

وإذ تشير إلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٤]،

وإذ تشير أيضا إلى برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٥]، ونتائج الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين بشأن استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، في نيويورك في ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦[٦]، وإذ تحيط علما بالتقرير المتعلق بأقل البلدان نموا، لعام ٢٠٠٩: الدولة وإدارة التنمية[٧]،

وإذ تحيط علما بإعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية اللذين اعتمدا في مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة المعني بالسلع الأساسية، المعقود في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[٨] واللذين أقرهما المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة المعقودة في الخرطوم في الفترة من ١٦ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦[٩]،

وإذ تحيط علما أيضا بالأهداف المحددة في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وفي خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١٠] وبالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد[١١]، التي تؤكد من جديد التعهد بالقضاء على الجوع والفقر، وإذ ترحب بمؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي الذي عقد في روما في الفترة من ١٦ إلى ١٨

---

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٥) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

(٦) انظر القرار ١/٦١.

(٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.II.D.9.

(٨) الاتحاد الأفريقي، الوثيقة AU/Min/Com/Decl.Rev.1.

(٩) انظر A/60/693، المرفق الثاني، المقرر EX.CL/Dec.253 (VIII).

(١٠) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96REP)، الجزء الأول، التذييل.

(١١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضا A/57/499، المرفق.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وبقراره إقامة شراكة عالمية للزراعة والأمن الغذائي والتغذية[١٢]، وبالمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي الذي عقد في روما في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ومؤتمري قمة مجموعة البلدان الثمانية المعقودين في تويا كو، هوكايدو، اليابان، ولاكويلا، إيطاليا،

وإذ تحيط علما بمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[١٣]،

وإذ تحيط علما أيضا بالإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات التنمية في أفريقيا، المعقود في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[١٤]،

وإذ تحيط علما كذلك باتفاق أكرا[١٥] الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته الثانية عشرة، والذي يتضمن توصيات بعيدة المدى بشأن مسائل السلع الأساسية، وبالقرارات الأخرى والاستنتاجات المتفق عليها بشأن السلع الأساسية، التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية للأونكتاد وهيئاته الفرعية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩،

وإذ تقر بأن كثيرا من البلدان النامية لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية الأولية بوصفها المصدر الرئيسي لها في توفير عائدات التصدير وفرص العمل وإدرار الدخل وتحقيق الوفورات على الصعيد المحلي، وبوصفها القوة الدافعة وراء الاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الحلقات الأخيرة من تصاعد أسعار السلع الأساسية ثم تهاويها ولأن العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المعتمدة على السلع الأساسية لا تزال معرضة بشدة لتقلبات الأسعار، وإذ تدرك الحاجة إلى تحسين تنظيم الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية، وأدائها ومستوى الشفافية بها، من أجل التصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية،

---

(١٢) انظر WSFS2009/2.

(١٣) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(١٤) انظر القرار ٦٣/١.

(١٥) TD/442، وCorr.1، الفصل الثاني.

وإذ تقر بأن الأزمة الحالية أكدت الحاجة إلى معالجة إشكالية السلع الأساسية معالجة شاملة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتنوع حالات واحتياجات فرادى البلدان وتعزيز تنميتها المستدامة، وإلى تعزيز العلاقة بين التجارة، والغذاء، والتمويل، والاستثمار في الزراعة المستدامة، والطاقة، والتصنيع،

وإذ تحيط علما بتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩ الذي أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية،

وإذ تحيط علما أيضا بالمبادرة المتعلقة بتعزيز الاستثمار الدولي المسؤول في مجال الزراعة، التي تهدف إلى وضع مبادئ في هذا الشأن وإعداد إطار دولي،

وإذ تقر بأن الأزمة الاقتصادية الحالية تركت آثارا سلبية على اقتصاد السلع الأساسية، تدل عليها جملة دلائل منها انخفاض حجم الطلب على السلع الأساسية، وتناقص قدرات العرض بسبب تقلص إيرادات السلع الأساسية، وتأجيل الاستثمارات، وهو ما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على السلع الأساسية،

وإذ تشير إلى أن التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية يبين أن الانخفاض الحاد الأخير في أسعار السلع الأساسية أعقبه انتعاش جزئي في الأسعار خلال الشهور الأولى من عام ٢٠٠٩،

وإذ تشدد على أهمية وضع سياسات لمعالجة القضايا الهيكلية الأطول أجلا في اقتصاد السلع الأساسية، وإدماج السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية في استراتيجيات أوسع نطاقا للتنمية والقضاء على الفقر، على جميع المستويات،

وإذ تحيط علما بجميع المبادرات الطوعية ذات الصلة الهادفة إلى تحسين مستوى الشفافية في أسواق السلع الأساسية،

١ - **تحيط علما** بالمذكرة الصادرة عن الأمين العام التي يحيل بها التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية[١٦]؛

٢ - **تؤكد** الحاجة لبذل المزيد من الجهود للتصدي للتقلب المفرط لأسعار السلع الأساسية، ولا سيما بمساعدة المنتجين، وخاصة صغار المنتجين، في إدارة المخاطر؛

---

(١٦) A/64/184.

٣ - **تشدد** على ضرورة قيام البلدان النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية الأولية ببذل الجهود في سبيل مواصلة العمل على وضع سياسة عامة داخلية وتهيئة بيئة مؤسسية تشجعان على تنويع وتحرير قطاعي التجارة والصادرات وتعززان القدرة التنافسية؛

٤ - **تؤكد من جديد** أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولى عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وتدرك أهمية إيجاد بيئة مواتية بشكل فعلي على الصعيدين الوطني والدولي؛

٥ - **تدعو** إلى اتخاذ مجموعة متساوقة من إجراءات السياسة العامة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة التقلب المفرط في الأسعار ودعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في سبيل التخفيف من الآثار السلبية، بوسائل منها بوجه خاص تسهيل تحقيق القيمة المضافة وتعزيز مشاركة هذه البلدان في سلاسل القيمة للسلع والمنتجات المتصلة بها، وتقديم الدعم لتنويع هذه الاقتصادات على نطاق واسع، وتشجيع استخدام ومواصلة تطوير أدوات إدارة المخاطر الموجهة نحو السوق؛

٦ - **تسلم** بوجود إمكانيات للابتكار وتحسين الإنتاجية وتعزيز الصادرات غير التقليدية في معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، لا سيما في أفريقيا، وتدعو إلى تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي، فضلا عن تبادل الخبرات في هذه المجالات في إطار التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب؛

٧ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يتعاون تعاونا وثيقا مع الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية لتحديد سياسات وصكوك متصلة بالتجارة، علاوة على سياسات استشارية ومالية لتكون عناصر رئيسية لاستراتيجيات التنمية في هذه الاقتصادات؛

٨ - **تؤكد** أهمية زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية كوسيلة لتعزيز التنمية الزراعية، وتشجيع تنويع السلع الأساسية والتجارة بها، وتحث المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية؛

٩ - **تعرب عن القلق** إزاء العمليات الواسعة النطاق للحصول على الأراضي من جانب جهات منها الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية، التي تعرض للمخاطر جهود التنمية، وتؤكد أهمية تعزيز الاستثمار الدولي المسؤول في مجال الزراعة، وتدعو في هذا الصدد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يواصل، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى ذات صلة، بحوثه وتحليلاته بشأن هذه المسألة؛

١٠ - **تؤكد** أن المساعدات التقنية وبناء القدرات، التي تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للصادرات السلعية للمنتجين هامة بوجه خاص، لا سيما في أفريقيا، وتدعو الجهات المانحة إلى توفير الموارد لغرض المساعدات المالية والتقنية المخصصة تحديدا للسلع الأساسية، ولا سيما لبناء القدرات البشرية والمؤسسية، فضلا عن تطوير الهياكل الأساسية للبلدان النامية بغية خفض العوائق المؤسسية وتكاليف المعاملات، وتعزيز تجارتها بالسلع الأساسية وتنميتها وفقا لخطط التنمية الوطنية؛

١١ - **تؤكد أيضا** أن المعونة لصالح التجارة ينبغي أن تهدف إلى مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على بناء ما تحتاج إليه من القدرات على جانب العرض ومن الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة ليتسنى لها تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها، وتوسيع نطاق تجارتها، بشكل أعم؛

١٢ - **تدعو** المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتحقيق الأمن الغذائي، بما في ذلك توفير تمويلات فورية وكافية من الحبوب الغذائية للبلدان النامية التي تعاني من نقص فيها، لا سيما أقل البلدان نموا، مع دعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة على المدى الطويل، وتلاحظ علاوة على ذلك أن المساعدة الغذائية ينبغي أن تقدم بطريقة لا تخل بالأسواق والإنتاج الغذائي على الصعيد المحلي؛

١٣ - **تؤكد** أهمية مساهمة قطاع السلع الأساسية في التنمية الريفية، وخاصة في توفير فرص العمل وإدرار الدخل في الأرياف، وفي الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي؛

١٤ - **تشدد** على أهمية اتخاذ تدابير دولية واستراتيجيات وطنية لتحسين أداء القطاع الزراعي بما في ذلك أداء الأسواق والنظم التجارية، لضمان تحسين استجابة جانب العرض لدى المنتجين، وبخاصة صغار المزارعين، من أجل حفزهم على المخاطرة، بالاستثمار في زيادة الإنتاج وتنويعه؛

١٥ - **تؤكد** أهمية إيجاد أدوات لمعالجة التقلب المفرط في الأسعار على أفضل وجه، وتطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إجراء دراسة من أجل تقديم توصيات محددة بشأن التدابير التي يمكن أن تحقق المزيد من الاستقرار في أسواق السلع الأساسية؛

١٦ - **تدعو** إلى اختتام جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٠ بنتائج طموحة ومتوازنة ومتجهة نحو التنمية؛

١٧ - **تؤكد من جديد** التزامها بتحرير التجارة بصورة جادة وبضمان أن تقوم التجارة بدورها الكامل في تعزيز النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية للجميع؛

١٨ - **تشدد** على أن زيادة فوائد تحرير التجارة الدولية إلى أقصى حد، وتقليل تكاليفها إلى أدنى حد، يتطلبان وضع سياسات تكون موجهة نحو تحقيق التنمية ومتساوقة على جميع المستويات؛

١٩ - **تشير** إلى الاتفاق على إبقاء الآثار المترتبة على نتائج جولة أوروغواي على أقل البلدان نموا، وعلى البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، قيد الاستعراض المنتظم من جانب المؤتمر الوزاري والأجهزة المختصة في منظمة التجارة العالمية، وذلك بهدف اتخاذ تدابير إيجابية لتمكين هذه البلدان من تحقيق أهدافها الإنمائية، وتدعو في هذا الصدد إلى تنفيذ قرار مراكش بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

٢٠ - **ترحب** بالإجراءات التي اتخذها بعض فرادى البلدان منذ انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري، المكسيك[٣]، لتحقيق الهدف المتمثل في إتاحة الوصول التام لأي بلد من أقل البلدان نموا إلى الأسواق بلا رسوم ولا حصص، وتدعو البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى التي تعلن أن بمقدورها اتخاذ خطوات لتحقيق هذا الهدف إلى القيام بذلك؛

٢١ - **تدعو** المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية إلى مساعدة البلدان النامية المعتمدة إلى السلع الأساسية في معالجة آثار تقلب الأسعار، وتدعو في هذا الصدد تلك البلدان على مواصلة تنفيذ تدابير اقتصادية ومالية فعالة؛

٢٢ - **تؤكد من جديد** أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية؛

٢٣ - **تدرك** أهمية زيادة الكفاءة والفعالية في إدارة إيرادات القطاعين العام والخاص بالبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتأتية من كافة السلع الأساسية والصناعات المرتبطة بها، بما فيها السلع المصنعة النهائية، دعما للتنمية؛

٢٤ - **تقر** بالمساهمات الهامة للصندوق المشترك للسلع الأساسية وسائر المنظمات الدولية المعنية بالسلع الأساسية، وتشجعها على أن تقوم، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيرهما من الهيئات ذات الصلة، بمواصلة تعزيز وبحث سبل تحقيق المزيد من الاستقرار في سوق السلع الأساسية، فضلا عن تعزيز الأنشطة المضطلع بها في البلدان النامية لتحسين إمكانيات الوصول إلى الأسواق وموثوقية العرض، وتعزيز التنويع والقيمة المضافة، وتحسين قدرة السلع الأساسية

على المنافسة، وتعزيز سلسلة الأسواق، وتحسين هياكل الأسواق، وتوسيع قاعدة الصادرات، وضمان المشاركة الفعالة من جانب جميع أصحاب المصلحة؛

٢٥ - **تشدد** على ضرورة أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وشركاؤه، بروح من التعاون بين الوكالات والشراكات المتعددة الأطراف ذات المصلحة، وضمن ولاياتها، مشاركتهم الفعلية في إجراء بحوث وتحليلات، قائمة على التعاون، لإشكالية السلع الأساسية وما يتصل بذلك من أنشطة في مجال بناء القدرات وتوافق الآراء ليتسنى بانتظام توفير التحليلات والمشورة في مجال السياسات تكون ذات صلة بتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض؛

٢٦ - **تؤكد** الحاجة الملحة إلى توفير التمويل التجاري وإمكانيات الحصول عليه للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في ضوء تزايد القيود المفروضة على إمكانيات الحصول على جميع أنواع الائتمان، وبالنظر إلى القدرة على تحمل الدين؛

٢٧ - **تؤكد** أهمية استمرار النظر الموضوعي في البند الفرعي المعنون ''السلع الأساسية''، وتقرر إدراج هذا البند الفرعي في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''؛

٢٨ - **تطلب** إلى الأمين العام، أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى الجمعية العامة، في دورتها السادسة والستين، تقريرا مشفوعا بتوصيات عن تنفيذ هذا القرار، وعن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، بما في ذلك مواصلة النظر في أسباب التقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية.